

تقرير حقوق الإنسان في الصحراء الغربية لعام 2018

الملخص التنفيذي

تطالب المملكة المغربية بإقليم الصحراء الغربية وتدير حوالي 75 بالمائة من الإقليم الذي تسيطر عليه. لكن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو)، وهي المنظمة التي تسعى للحصول على استقلال الإقليم، تعارض مطالبة المغرب بالسيادة على الإقليم. تحاربت القوات المغربية وقوات البوليساريو بشكل متقطع منذ أن تنازلت إسبانيا عن استعمار الإقليم عام 1975 حتى وقف إطلاق النار وتأسيس بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام عام 1991. عقدت الأمم المتحدة اجتماع مائدة مستديرة أولي في الفترة من 5 إلى 6 ديسمبر/كانون الأول، وصفه المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة "هورست كولر" بأنه خطوة باتجاه عملية سياسية متجددة حول مستقبل الصحراء الغربية.

يدير المغرب أراضي إقليم الصحراء الغربية ويطبق فيها نفس القوانين والهياكل التنظيمية الناضجة لممارسة الحريات المدنية والحقوق السياسية والاقتصادية المعمول بها في المغرب المعترف به دولياً. المغرب هو نظام ملكي دستوري مع نظام تشريعي برلماني وطني تتركز فيه السلطة النهائية في يد الملك محمد السادس الذي يرأس مجلس الوزراء. ويشترك الملك في السلطة التنفيذية مع رئيس الحكومة (الوزير الأول) سعد الدين العثماني. ووفقاً للدستور، يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي يتمتع بأكثر عدد من المقاعد في البرلمان ويوافق على تعيين أعضاء الحكومة الذين يرشحهم رئيس الحكومة. اعتبر مراقبون محليون ودوليون أن الانتخابات البرلمانية التي عقدت في عام 2016 في كل من المغرب المعترف به دولياً وفي الصحراء الغربية كانت ذات مصداقية وخالية نسبياً من المخالفات.

وقد حافظت السلطات المدنية المغربية على سيطرة فعالة على قوات الأمن.

كانت المسائل المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان مشابهة في الغالب للأوضاع في المغرب المعترف به دولياً، بما في ذلك المزاعم بوقوع حالات تعذيب من قبل عناصر في قوات الأمن، على الرغم من قيام الحكومة بإدانة تلك الممارسة وبذل جهود كبيرة للتحقيق ومعالجة أي بلاغات؛ والمزاعم بوجود سجناء سياسيين؛ والقيود التي لا ميرر لها على حرية التعبير، بما في ذلك تجريم محتوى معين ينتقد الملكية وموقف الحكومة فيما يتعلق بالسلامة الإقليمية؛ والقيود على حرية التجمع وتكوين الجمعيات؛ والفساد.

وساهم عدم وجود تقارير حول التحقيقات أو الملاحقة القضائية لانتهاكات حقوق الإنسان من قبل مسؤولين مغاربة في الصحراء الغربية، سواء في الأجهزة الأمنية أو في قطاعات أخرى في الحكومة، إلى اتساع تصور الإفلات من العقاب.

القسم 1. احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي وغير ذلك من عمليات القتل غير المشروع أو ذات الدوافع السياسية

لم ترد تقارير عن ارتكاب الحكومة المغربية أو وكلائها أي أعمال قتل على نحو تعسفي أو غير مشروع.

ب. الاختفاء

لم ترد تقارير عن حالات اختفاء أشخاص من قبل أو نيابة عن سلطات الحكومة المغربية خلال العام.

واصل خلال العام فرع العيون للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو مؤسسة وطنية مغربية معنية بحقوق الإنسان وممولة من القطاع العام، بالتحقيق في مزاعم فردية تتعلق بحالات اختفاء تعود الى الفترة من سبعينيات القرن الماضي وحتى نهاية الثمانينيات. وبحسب الإقتضاء، أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتقديم تعويضات على شكل مبالغ مالية، أو رعاية صحية، أو فرص عمل، أو تدريب مهني لضحايا الاختفاء القسري (أو عائلات الضحايا) من السنوات السابقة. ووفقاً للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، خصصت الحكومة أموالاً إضافية هذا العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لمنح تعويضات للأفراد (أو ورثتهم الأحياء) الذين لم يتم تعويضهم مسبقاً بسبب أخطاء فنية في عمل الهيئة الوطنية لتقصي الحقائق والمصالحة التي تم حلها الآن. وبالإضافة إلى التعويض المالي المباشر، قامت الحكومة بتمويل برامج إعادة الإدماج المهني والمساعدة الطبية بالإضافة إلى الأصول المسروقة المستردة كتعويضات للأفراد أو للاحياء من أفراد أسرهم الذين قامت اللجنة بتحديدهم.

وعملت اللجنة الدولية للصليب الأحمر كوسيط محايد مع الأطراف والعائلات بخصوص حالات الأشخاص الذين ما زالوا في عداد المفقودين. للمزيد من المعلومات حول حالات الاختفاء التي لم تُحل والتي يعود تاريخها إلى سبعينات القرن الماضي، يرجى مراجعة التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب لعام 2018.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. ويحظر الدستور المغربي والقانون المغربي مثل هذه الممارسات، وتنفي الحكومة المغربية أنها تصرح بالقيام باستخدام التعذيب.

وفي حالة الاتهام بالتعذيب، يُلزم القانون المغربي القضاة بإحالة المحتجز إلى خبير طب شرعي إذا طلب ذلك المحتجز أو محاميه، أو إذا لاحظ القضاة علامات مثيرة للريبة على جسد المحتجز. ولقد زعم المدافعون عن حقوق الإنسان، المحليون والدوليون، أن المحاكم المغربية كثيراً ما رفضت إصدار الأوامر لإجراء فحوص طبية، أو النظر في نتائج الفحوص الطبية في تلك الحالات. ووفقاً للمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، لم تحقق السلطات المغربية دائماً في الشكاوى، كما أن الطاقم الطبي أخفق في بعض الأحيان في توثيق آثار الإصابات الناجمة عن التعذيب وسوء المعاملة.

انخفضت تقارير التعذيب على مدى السنوات العديدة الماضية، على الرغم من أن المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المغربية استمرت في تلقي تقارير عن إساءة معاملة أشخاص رهن الاحتجاز الرسمي. ووردت تقارير عن حدوث سوء المعاملة في أغلب الأحيان أثناء الاعتقال السابق للمحاكمة. وأفادت معظم الاتهامات بأن المعاملة المهينة وقعت أثناء أو في أعقاب المظاهرات المؤيدة للاستقلال أو الاحتجاجات المطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين المزعومين.

أشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في 3 أكتوبر/تشرين الأول إلى أن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان استمر في تلقي تقارير تدعى عدم المساءلة فيما يخص انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك ادعاءات تعذيب. تلقى فرع العيون للمجلس الوطني لحقوق الإنسان خمس شكاوى تتعلق بادعاءات التعذيب أو سوء المعاملة، وأرسل رسائل حول هذه الادعاءات إلى الفروع المحلية لإدارة السجون المغربية (المنذوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج) التي تشرف على السجون في الإقليم. لم تكن حالة التحقيق في هذه الادعاءات معروفة حتى نهاية العام.

الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

كانت الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال تشبه عموماً تلك التي في المغرب المعترف به دولياً. ولقد تحسنت الأوضاع خلال العام، إلا أنها في بعض الحالات لم تف بالمعايير الدولية. للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب لعام 2018.

الأوضاع المادية: كانت الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال تشبه عموماً تلك التي في المغرب المعترف به دولياً.

وقد اشتكت عائلات المعتقلين من الصحراء الغربية من أنهم واجهوا ظروفاً قاسية غير عادية في السجن. وقد اعترضت المنذوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج على هذا الادعاء وأكدت أن السجناء في الصحراء الغربية والسجناء الصحراويين في المغرب المعترف به دولياً حصلوا على نفس المعاملة التي حصل عليها جميع السجناء الآخرين الخاضعين لسلطة المنذوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

القت الشرطة القبض على 23 فرداً صحراويًا أثناء تفكيك مخيم أكديم إزيك في عام 2010 وما تلا ذلك من أعمال عنف في العيون أسفرت عن مقتل 11 من أفراد قوات الأمن؛ ولا يزال الأفراد معتقلين منذ القاء القبض عليهم. في عام 2016، أعلنت لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة أن المغرب قد انتهك التزاماته التعهدية في قضية نعمة أصفاري الذي كان من ضمن المعتقلين من مخيم أكديم إزيك مدعية بأنه أدين من قبل محكمة عسكرية استناداً إلى اعتراف تم الحصول عليه تحت وطأة التعذيب وأنه لم يتم إجراء تحقيق واف. وكجزء من المحاكمة الجديدة، وفرت المحكمة المدنية عام 2017 فحوصات طبية وفقاً لبروتوكول اسطنبول للبحث عن علامات التعذيب المتبقية على 21 شخصاً ظلوا رهن الاحتجاز من بين مجموعة الأفراد الذين اعتقلوا واستجوبوا عام 2010؛ بيد أن نعمة أصفاري امتنع عن المشاركة. وتم قبول التقارير التي وردت بشأن 15 معتقلاً شاركوا طواعية في الفحوصات الطبية كدليل أثناء المحاكمة، ولم يتم العثور على صلة بين شكاوى المعتقلين والتعذيب المزعوم. واعتباراً من 1 أكتوبر/تشرين الأول، كانت محكمة النقض بصدد مراجعة الطعون على الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف في الرباط في يوليو/تموز 2017.

وفي 13 فبراير/شباط، تم وضع أصفاري في الحبس الانفرادي. وفي 31 يوليو/تموز، قرر مقرر اللجنة المعنية بالأعمال الانتقامية مواصلة الحوار مع الحكومة بشأن القضية. وفي 13 أغسطس/آب، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً سنوياً عن مزاعم انتقام وتخويف ذكراً أنه يُقال أن معاملة أصفاري في الحجز قد أصبحت أسوأ.

للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب لعام 2018.

الإدارة: يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. في حين سمحت السلطات بشكل عام للأقارب والأصدقاء بزيارة السجناء، إلا أنه وردت تقارير تفيد بأن السلطات حرمت السجناء من امتيازات الزيارة في بعض الحالات. وقد وضعت المندوبية العامة لإدارة السجون كل سجين عند مستوى ما لتصنيف المخاطر، وهو ما يحدد امتيازات الزيارة. وفي جميع التصنيفات، يجوز للسجناء استقبال زيارات، رغم أن مدة الزيارة وعدد الزيارات وعدد الزوار يختلف. وخصصت معظم السجون "يوم زيارة" محدد لكل سجين لكي تستطيع إدارة عدد الزيارات إلى السجن. وتسمح المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بالاحتفالات والمناسك الدينية المقدمة من الزعماء الدينيين لجميع السجناء، بما في ذلك الأقليات الدينية.

الرقابة المستقلة: أجرى المجلس الوطني لحقوق الإنسان 24 زيارة رقابية للسجون الواقعة في الصحراء الغربية أو بالقرب منها في الفترة من ابريل/نيسان 2017 الى مارس/ آذار. وبحسب المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، قامت منظمات غير الحكومية مختلفة بعشرين زيارة رقابية من يناير/كانون الثاني وحتى يونيو/حزيران.

تلقى المجلس الوطني لحقوق الإنسان شكوتين بقيام موظفي السجن بإساءة معاملة المحتجزين في السجن المحلي في العيون وقام بإجراء خمس زيارات للموقع. وقد وجد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن السجن مكتظ وغير مجهز بشكل كاف لتوفير ظروف معيشية مناسبة للمحتجزين وأوصى ان تقوم الحكومة ببناء سجن جديد في المدينة.

التحسينات: وفقاً للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، قامت الحكومة في ديسمبر/كانون الأول 2017 ببناء سجن جديد في مدينة السمارة وبناء منشأة رعاية صحية جديدة يعمل بها طبيب دائم في سجن تاورطة في الداخلة. للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب لعام 2018.

د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. يحظر القانون المغربي الاعتقال والاحتجاز التعسفي ويتيح لأي شخص الحق في الطعن في المحكمة بقانونية اعتقاله أو احتجازه. أشار مراقبون إلي أن الشرطة لم تكن دائماً تحترم هذه الأحكام أو تلتزم بشكل متسق بالإجراءات القانونية الواجبة، خاصة أثناء الاحتجاجات أو في أعقابها. ووفقاً لمنظمات غير حكومية وجمعيات محلية، قامت الشرطة أحياناً باعتقال أشخاص بدون مذكرة توقيف أو وهم يرتدون ملابس مدنية. أشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية في 3 أكتوبر/تشرين الأول إلى ادعاءات لبعض المنظمات غير الحكومية المحلية تزعم فيها عدم وجود محاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الصحراويين، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية.

في 29 يونيو/حزيران، أصدرت مجموعة العمل المعنية بالاحتجاز التعسفي التابعة للأمم المتحدة رأياً مؤيداً للطعن المقدم من مؤسسة "فريدم ناو" ومؤسسة "روبرت أف. كينيدي لحقوق الإنسان" نيابة عن محمد

البمباري. وكان قد أُلقي القبض على البمباري في عام 2015 وحُكم عليه بالسجن 12 عاماً في تهمة من ضمنها تشكيل عصابة إجرامية والمشاركة في جريمة قتل خلال أعمال شغب أعقبت مباراة لكرة القدم عام 2011. في عام 2016، أيدت محكمة الاستئناف في العيون الحكم الصادر عام 2015، لكنها خفضت الحكم إلى ست سنوات. وقد خُلصت مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة إلى أن اعتقال البمباري واحتجازه يشكلان حرماناً تعسفياً من الحرية. وفقاً لالتماس مايو/أيار 2017 المقدم من مؤسسة "فريدم ناو" ومؤسسة "روبرت أف. كينيدي لحقوق الإنسان"، فإن البمباري ناشط إعلامي (وليس صحفياً مسجلاً) وقد تم توقيفه في عام 2015 دون تقديم مذكرة توقيف أو إبلاغه بالتهمة الموجهة إليه.

دور الشرطة والأجهزة الأمنية

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب، لعام 2018.

استمرت منظمات حقوق الإنسان في تعقب منتهكي حقوق الإنسان المزعمين الذين احتفظوا بمناصبهم القيادية أو تم نقلهم إلى مناصب أخرى. ولقد ادعت منظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية أن السلطات قد رفضت الكثير من الشكاوى المتعلقة بإساءة المعاملة وأنها اعتمدت فقط على إفادات الشرطة. وعموماً لم يقدم المسؤولون الحكوميون معلومات عن نتائج الشكاوى. وأفاد المجلس الوطني لحقوق الإنسان وإدارة السجون بوجود تدريب في مجال حقوق الإنسان لمسؤولي السجون وأفراد قوات الأمن في الصحراء الغربية.

إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب، لعام 2018.

الاعتقال التعسفي: كثيراً ما احتجزت قوات الأمن مجموعات من الأشخاص واقتادتهم إلى مركز شرطة واستجوبتهم لعدة ساعات، ثم أطلقت سراحهم دون توجيه أي تهمة اليهم.

وأفادت منظمات غير حكومية بوقوع عدة حالات من الاعتقال والاحتجاز التعسفي المزعمين، خاصة في أعقاب المظاهرات المؤيدة للاستقلال، على الرغم من وجود ادعاءات أقل من السنوات السابقة. وجادلت السلطات بأن مثل هذه الاعتقالات المؤقتة بدون توجيه اتهامات لم تكن تعسفية، بل هي قانونية بموجب القانون المغربي، الذي يسمح باحتجاز المشتبه بهم دون تهمة على ذمة التحقيقات الأولية لمدة تصل إلى ستة أيام لارتكاب جرائم غير متعلقة بالإرهاب، ولمدة 12 يوماً للجرائم المتعلقة بالإرهاب. حالات الاحتجاز التي أشارت إليها المنظمات غير الحكومية المحلية كانت عادة أقل من ستة أيام.

الاحتجاز قبل المحاكمة: كانت الأوضاع بشكل عام مشابهة لتلك الموجودة في المغرب المعترف به دولياً، مع وجود نسب كبيرة من المحتجزين قبل المحاكمة؛ ولم تكن الحكومة المغربية تفصل الاحصاءات الخاصة بالصحراء الغربية. للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب، لعام 2018.

قدرة المحتجزين على الطعن أمام المحكمة في قانونية الاحتجاز: يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب، لعام 2018

هـ. الحرمان من المحاكمة العننية المنصفة

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. ينص الدستور المغربي على استقلال القضاء، وكما حدث في السنوات السابقة، أكدت منظمات غير حكومية بأن الفساد والنفوذ الخارج عن نطاق القانون أديا إلى إضعاف استقلال القضاء. يدير المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وفقاً لدستور عام 2011، المحاكم والشؤون القضائية اليومية بدلاً من وزارة العدل. ويرأس رئيس محكمة النقض (وهي أعلى محكمة استئناف) المجلس المؤلف من 20 عضواً. ويشمل الأعضاء الإضافيون رئيس الدائرة الأولى لمحكمة النقض؛ والمدعي العام (أو ما يعادل النائب العام)؛ والوسيط (أمين المظالم الوطني)؛ ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛ و10 أعضاء ينتخبهم قضاة البلد؛ وخمسة أعضاء يعينهم الملك. في أكتوبر/تشرين الأول، أنشأ المجلس الأعلى للقضاء آلياته الداخلية وبدأ عملية تولي الإدارة والرقابة اليومية من وزارة العدل، على الرغم من أن أنشطة المجلس الأعلى للقضاء شهدت تأخيرات بسبب العقبات الإدارية والقانونية. وفي حين ذكرت الحكومة أن الهدف من إنشاء المجلس هو تحسين استقلال القضاء، إلا أن تأثيره على استقلال القضاء لم يكن واضحاً. ووفقاً للتقارير الإعلامية والناشطين في مجال حقوق الإنسان، بدت نتائج المحاكمات التي كانت للحكومة مصلحة قوية فيها، مثل المحاكمات في القضايا التي تمس الإسلام في علاقته بالحياة السياسية والأمن القومي وشرعية الملكية والصحراء الغربية محددة مسبقاً.

اعتباراً من 1 أكتوبر/تشرين الأول، كانت محكمة النقض بصدد مراجعة الطعون في الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف في الرباط في يوليو/تموز 2017 ضد 23 شخصاً صحراوياً تم القاء القبض عليهم خلال تفكيك معسكر كديم إزيك في 2010. وتراوحت الأحكام التي أصدرتها محكمة الاستئناف المدنية بالرباط ما بين مدة تم قضائها بالفعل إلى السجن المؤبد. وكان هؤلاء الأفراد قد أدينوا سابقاً في محاكمة عسكرية عام 2013. ألغى تنقيح قانون القضاء العسكري لعام 2015 استخدام المحاكمات العسكرية للأشخاص المدنيين، وفي عام 2016، أصدرت محكمة النقض حكماً في استئناف سمح بأن تتلقى هذه المجموعة من الأشخاص محاكمة جديدة أمام محاكم مدنية. وحكم على شخصين بأحكام مخففة (خفضت من 25 سنة إلى 4,5 و 6,5 سنة) وتم الإفراج عنهما، لينضموا إلى اثنين آخرين أقرت محكمة مدنية أنهما أمضيا مدة عقوبتهما التي صدرت عام 2013. كما حصل شخصان آخران على أحكام مخففة (من 30 سنة إلى 25 سنة، ومن 25 سنة إلى 20 سنة). في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، قرر المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن جلسات المحاكمة المنعقدة من ديسمبر/كانون الأول 2016 إلى يوليو/تموز 2017 قد استوفت شروط المحاكمة العادلة كما هو موضح في الدستور المغربي والمادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

إجراءات المحاكمة

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب، لعام 2018.

السجناء والمحتجزون السياسيون

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. لا يُعرف القانون المغربي مفهوم السجين السياسي ولا يعترف به. ولم تعتبر الحكومة المغربية أيًا من سجنائها سجناء سياسيين وذكرت أنها اتهمت أو أدانت كل الأشخاص بالسجن بموجب القانون الجنائي. للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب، لعام 2018.

اعتبرت جماعات حقوق الإنسان وجماعات مناصرة الاستقلال أن عدداً من السجناء الصحراويين هم سجناء سياسيون. وشمل هذا العدد سجناء أكديم إزيك (انظر القسم 1.هـ) بالإضافة إلى أعضاء المنظمات المؤيدة لحقوق الصحراويين أو للاستقلال.

الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانتصاف

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب، لعام 2018.

و. التدخل التعسفي أو غير المشروع في الخصوصية أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب، لعام 2018.

القسم 2. احترام الحريات المدنية بما فيها:

أ. حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. يكفل الدستور المغربي والقانون المغربي بشكل عام حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة، رغم أنهما يجرّمان ويقيدان بعض حريات التعبير في الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي - خاصة انتقاد الإسلام، والمؤسسة الملكية، ومواقف الحكومة فيما يتعلق بالسلامة الإقليمية والصحراء الغربية. يمكن لمثل هذا الانتقاد أن يؤدي إلى تقديم الشخص إلى المحاكمة بموجب قانون العقوبات، مع عقوبات تتراوح ما بين الغرامات إلى السجن، وذلك بالرغم من أن حرية التعبير يكفلها قانون الصحافة لعام 2016. ينطبق قانون الصحافة فقط على الصحفيين المعتمدين من قبل وزارة الاتصالات وذلك بالنسبة للخطاب أو المطبوعات ذات الصلة بالعمل؛ ولا يزال الخطاب الخاص من قبل الصحفيين المعتمدين يُعاقب عليه بموجب قانون العقوبات. وكانت السلطات حساسة لأي تقارير لا تتماشى مع الموقف الرسمي للدولة بشأن وضع الإقليم، واستمرت في طرد أو مضايقة أو احتجاز الأشخاص الذين انتقدوا في كتاباتهم هذه المسألة. وفقاً لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية الصادر في 3 أكتوبر/ تشرين الأول، فإن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لا يزال يشعر بالقلق إزاء التقارير التي تزعم المراقبة المفرطة على المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في الصحراء الغربية.

حرية التعبير: يجرم القانون المغربي انتقاد الإسلام، أو شرعية النظام الملكي أو المؤسسات الحكومية أو المسؤولين مثل المسؤولين العسكريين، كما يجرم انتقاد موقف الحكومة المغربية فيما يتعلق بالسلامة الإقليمية والصحراء الغربية. وغالباً ما كانت وسائل الإعلام الصحراوية والمدونون الصحراويون ممن لهم وجهات نظر معارضة للحكومة يمارسون الرقابة الذاتية على هذه المسائل.

في 2 أكتوبر/تشرين الأول، حكمت محكمة في العيون على 2 من الصحفيين غير المسجلين ومدون ومصور بالسجن لمدة عامين بتهمة "تشكيل منظمة لارتكاب أعمال جانحة" و "تنظيم تظاهرة عنيفة". وفقاً لمصادر إعلامية، فإن الشخصين كانا يوثقان مظاهرة في 27 مارس/آذار من أجل منفضهم الإعلامي "سمارة نيوز" على الفيسبوك، عندما تم اعتقالهم واحتجازهم. وأفادت الحكومة أن الشخصين كانا جزءاً من مظاهرة عنيفة أسفرت عن إصابة عدة ضباط.

للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب، لعام 2018.

الرقابة وتقييد المحتوى: يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. لقد ظلت الرقابة الذاتية والقيود الحكومية تشكل عوائق كبيرة أمام تطوير صحافة حرة ومستقلة واستقصائية. تتطلب المنشورات ووسائل البث الإعلامي اعتماداً من الحكومة، ويجوز للحكومة رفض الاعتماد وإلغائه وكذلك تعليق أو مصادرة المطبوعات. للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب، لعام 2018.

فرضت الحكومة المغربية إجراءات صارمة تنظم مقابلات الصحفيين مع ممثلي المنظمات غير الحكومية والناشطين السياسيين. وكان يتعين على الصحفيين الأجانب الحصول على موافقة من وزارة الاتصال قبل الالتقاء بنشطاء سياسيين، إلا أن الصحفيين الأجانب لم يحصلوا دائماً على مثل هذه الموافقة.

وكانت وسائل الإعلام المحلية والدولية، بما في ذلك القنوات الفضائية ومحطات التلفزيون والاذاعة التي تسيطر عليها جبهة البوليساريو من مخيمات اللاجئين الصحراويين في الجزائر، متاحة في الإقليم.

وكانت ممارسات الحكومة المغربية فيما يتعلق بحرية الصحافة والإعلام والعنف والمضايقة والتشهير أو القبح وقضايا الأمن القومي هي ذاتها التي في المغرب المعترف به دولياً. للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب، لعام 2018.

حرية الإنترنت

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب، لعام 2018.

الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب، لعام 2018.

ب. حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

يتم تطبيق القانون المغربي. وكما هو الحال في المغرب المعترف به دولياً، قيدت الحكومة المغربية حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها.

حرية التجمع السلمي

ينص القانون المغربي على الحق في التجمع السلمي. وقد سمحت الحكومة بشكل عام بحدوث المظاهرات السلمية المرخصة وغير المرخصة. وبموجب القانون المغربي، تتطلب المجموعات التي تضم أكثر من ثلاثة أشخاص الحصول على إذن من وزارة الداخلية للاحتجاج علناً. وكما هي الحال في المغرب المعترف به دولياً، اشتكت بعض المنظمات غير الحكومية من أن الحكومة استخدمت التأخيرات الإدارية وأساليب أخرى لقمع أو تثبيط أي تجمع سلمي غير مرغوب فيه. تدخلت قوات الأمن في بعض الأحيان لتفريق الاحتجاجات المرخصة وغير المرخصة عندما اعتبر المسؤولون أن هذه المظاهرات تشكل تهديداً على الأمن العام. أشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية الصادر في 3 أكتوبر/تشرين الأول إلى ادعاءات من قبل بعض المنظمات غير الحكومية المحلية بأن قوات الأمن المغربية قامت بالقوة بتفريق مظاهرات متعلقة بالحق في تقرير المصير، وحق التصرف بالثروة والموارد الطبيعية، وحقوق المحتجزين.

وذكرت عدة منظمات مؤيدة للاستقلال وبعض المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان أنه في السنوات الأخيرة انخفض عدد طلبات الحصول على تصاريح لتنظيم المظاهرات لأن الشرطة نادراً ما منحت تلك التصاريح. وفي معظم الحالات نفذ المنظمون المظاهرات المخططة بدون وجود ترخيص، ولم يكن هناك فرق ملحوظ في رد فعل قوات الأمن على الاحتجاجات المرخصة أو غير المرخصة. وكانت المواجهات العنيفة بين قوات الأمن والمحتجين أقل شيوعاً مما كان الحال عليه في السنوات السابقة وفقاً لعدد من المنظمات غير الحكومية المحلية، على الرغم من أن التفريق باستخدام العنف حدث في بعض الأحيان. وكانت ممارسات قوات الأمن مماثلة لتلك الممارسات المتبعة في المغرب المعترف به دولياً؛ ولكن، كانت النسبة بين قوات الأمن إلى المتظاهرين أعلى في الصحراء الغربية.

راقبت اللجان الثلاثة التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان 52 مظاهرة في الفترة من أبريل/نيسان 2017 إلى مارس/ آذار وخُصت إلى أن استخدام قوات الأمن للعنف لتفريق المظاهرات انخفض خلال العام.

حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. وبصفة عامة، لم تعترف الحكومة رسمياً بالمنظمات غير الحكومية التي اعتبرتها مناهضة لوضع الإسلام كدين للدولة، أو لشرعية النظام الملكي، أو لوحدة الأراضي المغربية. وذكرت السلطات أنه تم تسجيل 418 منظمة في العيون بالإضافة إلى 288 في

الداخلية، وهما أكبر مدينتين في الصحراء الغربية. أفاد فرع العيون التابع للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه تلقى شكاوى من ثلاث منظمات تم رفض تسجيلها خلال العام. وقد اتصلت الفروع بالسلطات الحكومية وبعد الوساطة، كانت إحدى المنظمات في العيون في طور التسجيل. ووفقاً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، فمن 10 منظمات تم رفض تسجيلها في عام 2017، تم تسجيل خمس منظمات، وواحدة كانت في طور التسجيل، وأحيلت اثنتان إلى القضاء، ولم تتلق اثنتان أي رد حتى سبتمبر/أيلول.

وتسامحت الحكومة مع أنشطة العديد من المنظمات غير المسجلة.

ج. الحرية الدينية

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع الحريات الدينية الدولية على الموقع www.state.gov/religiousfreedomreport/.

د. حرية التنقل

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. يكفل القانون المغربي حرية التنقل داخل البلاد والسفر والهجرة إلى الخارج والعودة إلى الوطن، واحترمت الحكومة بشكل عام هذه الحقوق. زعمت منظمات غير حكومية وناشطون بأن السلطات المغربية قيدت في بعض الأحيان وصول الزائرين الأجانب إلى الصحراء الغربية، بما فيهم صحفيون ومدافعون عن حقوق الإنسان. وزعمت الحكومة المغربية أنها قيدت إمكانية الوصول فقط عندما كانت مثل هذه الزيارات تمثل تحدياً للسلامة الإقليمية للمغرب أو اعتبرت بأنها تشكل تهديداً على الأمن الداخلي والاستقرار. ووفقاً للحكومة، سمحت السلطات بدخول 13844 من الأجانب المسافرين إلى العيون من يناير/كانون الثاني إلى أغسطس/آب 2018. واعتباراً من سبتمبر/أيلول، أفادت عدة منظمات لحقوق الإنسان أن السلطات قد منعت خمسة أجانب كانوا مسافرين إلى العيون من الدخول. وأكدت الحكومة أنها طردت ستة أجانب من العيون في عام 2017 لتهديدهم الاستقرار الداخلي وفشلهم في استيفاء متطلبات الهجرة.

في 11 مايو/أيار، رفضت السلطات المغربية دخول 2 من الناشطين السويديين إلى الصحراء الغربية للاجتماع مع الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرف الدولة المغربية. ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام، خطط النشطاء للقيام بزيارة ميدانية كممثلين عن ايمواس ستوكهولم، وهي منظماتهم السويدية التي قامت بتمويل مشروع للجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرف الدولة المغربية في عام 2017. وذكرت الحكومة أن النشطاء مُنعوا من الدخول وفقاً لقانون الهجرة ولمصلحة الحفاظ على النظام العام في الإقليم. وأفادت الحكومة أن النشطاء لديهم روابط مع البوليساريو وأن زيارتهم كانت سياسية، لتوثيق الناشطين المحليين الذين يحتفلون بالذكرى السنوية الـ 45 لتأسيس البوليساريو.

استمرت الحكومة في تزويد الصحراويين بوثائق السفر، ولم ترد تقارير عن حالات منعت فيها السلطات صحراويين من السفر. وشجعت الحكومة المغربية عودة اللاجئين الصحراويين من الخارج إذا اعترفوا بسلطة الحكومة على الصحراء الغربية. ويتعين على هؤلاء اللاجئين الراغبين في العودة الحصول على وثائق سفر أو هوية مناسبة من قنصلية مغربية في الخارج، عادة في موريتانيا.

حماية اللاجئين

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب، لعام 2018.

القسم 3. حرية المشاركة في العملية السياسية

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب، لعام 2018.

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: عقد المغرب في عام 2016 انتخابات مباشرة لمجلس النواب. واختار الناخبون المسجلون في الصحراء الغربية ممثلين لملء 13 مقعداً مخصصاً إقليمياً ولمرشحي الأحزاب لملء الحصص الوطنية المخصصة لممثلي النساء والشباب. واعتبرت الأحزاب السياسية الرئيسية والمراقبون المحليون الانتخابات حرة ونزيهة وشفافة. واعتبر المراقبون الدوليون أن الانتخابات كانت ذات مصداقية، مشيرين إلى أن الناخبين كانوا قادرين على الاختيار بحرية، واعتبروا أن العملية الانتخابية كانت خالية نسبياً من المخالفات.

مشاركة المرأة والأقليات: يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. لا تقيد القوانين المغربية مشاركة المرأة أو أعضاء الأقليات في العملية السياسية، وكانت مشاركة المرأة والأقليات مشابهة للمشاركة في المغرب المعترف به دولياً. وقد عرّف عدد كبير من المرشحين للمناصب التي يتم شغلها بالانتخاب أنفسهم بأنهم صحراويون. للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب، لعام 2018.

القسم 4. الفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. ينص القانون المغربي على عقوبات جنائية للفساد من قبل المسؤولين، لكن الحكومة لم تنفذ بصفة عامة القانون بشكل فعال. وفي بعض الأحيان انخرط مسؤولون في ممارسات فساد وأفلتوا من العقاب. للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب، لعام 2018.

الفساد: تسبب الإنفاق على التنمية ومشاركة ضباط الجيش في الأعمال التجارية الخاصة في إيجاد قابلية للفساد، كما أوجد فرصاً للإفلات من العقاب، في الصحراء الغربية. وكانت الحكومة والشركات المملوكة للدولة هم أرباب العمل الرئيسيين في الإقليم، وسعى السكان للحصول على وظائف مدنية في الحكومة والحصول على تراخيص لسيارات الأجرة عبر اتصالات شخصية مع أفراد من داخل الحكومة.

الإفصاح المالي: يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب، لعام 2018.

القسم 5. موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب، لعام 2018.

تسامحت الحكومة بشكل عام مع المنظمات غير الحكومية المحلية التي عبرت عن وجهات نظر داعمة للاستقلال أو مناصرة للبوليساريو إلا أنها لم تعترف بهذه المنظمات.

الأمم المتحدة أو غيرها من الهيئات الدولية: تعاونت الحكومة المغربية مع الأمم المتحدة وسمحت بالزيارات المطلوبة.

منظمات حقوق الإنسان الحكومية: كانت نفس منظمات حقوق الإنسان الحكومية تعمل في الإقليم كما هو الحال في المغرب المعترف به دولياً. للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب، لعام 2018.

واصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان عبر مكاتبه الإقليمية في الداخلة والعيون القيام بمجموعة من الأنشطة، بما في ذلك رصد المظاهرات، وزيارة السجون والمراكز الطبية وتنظيم أنشطة بناء القدرات لمختلف أصحاب المصلحة. وظل أيضاً على اتصال مع منظمات غير حكومية غير معترف بها. كما حقق المجلس الوطني لحقوق الإنسان أيضاً في بعض الأحيان في قضايا أثارها منظمات غير حكومية غير معترف بها، وخصوصاً تلك التي استقطبت الاهتمام عبر الإنترنت أو وسائل الإعلام الدولية.

القسم 6. التمييز والانتهاكات المجتمعية والاتجار بالأشخاص

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب، لعام 2018.

القسم 7. حقوق العمال

أ. حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في المفاوضة الجماعية

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب، لعام 2018.

احترمت الحكومة وأرباب العمل بشكل عام حرية تكوين الجمعيات؛ وكانت النقابات المغربية التي تغطي جميع القطاعات موجودة لكنها نشطة فقط في صناعتي الفوسفات وصيد السمك. وحافظت أكبر الاتحادات

النقابية على وجود اسمي في العيون والداخلة، وكان معظم أعضاء النقابات موظفين لدى الحكومة المغربية أو لدى منظمات تملكها الدولة.

ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب، لعام 2018.

ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

واصلت الحكومة المغربية الاستثمار في التعليم في الإقليم من خلال برنامج (تيسير) للمساعدات النقدية واستمرت في تقديم خدمات حماية الطفل من خلال المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية لمشروع دعم التنمية البشرية. حصل سكان الصحراء الغربية على كم من المساعدات للفرد الواحد من هذا البرنامج أكثر من الأشخاص الذين يعيشون في المغرب المعترف به دولياً.

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب، لعام 2018.

يرجى أيضاً مراجعة تقرير وزارة العمل الأمريكية "استنتاجات حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال" على الموقع www.dol.gov/ilab/reports/child-labor/findings.

د. التمييز في العمالة والمهن

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب، لعام 2018.

أفادت تقارير غير رسمية بأن الصحراويين واجهوا تمييزاً في التوظيف والترقية.

هـ. ظروف العمل المقبولة

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب، لعام 2018.

كحافز على الانتقال إلى الإقليم، فإن العمال في القطاع الرسمي كانوا يتقاضون ما يصل إلى 85 بالمائة أكثر من نظرائهم في المغرب المعترف به دولياً. كما وفرت الحكومة دعماً للوقود وأعفت العمال من ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة.